مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٤٦٣

الخميس، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١١/٠٥

نيويورك

الرئيسة:	السيدة لوي	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	بيرو	السيد غالاردو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2006/360)

06-38899 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2006/360)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في بند جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في النظر في هذا البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة، شغل السيد زيباري (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن أعضاء المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيدة أنجيلا كاين، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في بند جدول الأعمال. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، الوثيقة S/2006/360.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا نسخ من رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام، يحيل بها رسائل تتعلق بالمجلس الدولي للمشورة والمراقبة. فهذه الرسالة وضمائمها ستصدر بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2006/394.

أود أن أسترعي اهتمام الأعضاء إلى الوثيقة S/2006/377 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيدة أنجيلا كاين، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد جون بولتون، ممثل الولايات المتحدة، بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أنجيلا كاين، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

السيدة كاين (تكلمت بالانكليزية): إن تقرير الأمين العام المعروض على المجلس يفصّل عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في الفترة من ٨ آذار/مارس إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، استنادا إلى ولايتها بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). يسرني أن أقدم هذه الإحاطة الإعلامية إلى المجلس اليوم عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد أشرف جيهانجير قاض.

أثناء الأشهر الأخيرة، كانت عملية تشكيل الحكومة محور الاهتمام السياسي في العراق. وفي أعقاب انتخابات البرلمان الجديد، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، شارك

الزعماء السياسيون في العراق في فترة من المفاوضات المكثفة والمعقدة، تم تتويجها في ٢٠ أيار/مايو بتشكيل أول حكومة منتخبة دستوريا بقيادة رئيس الوزراء، نوري المالكي. وقد أخرت بعض الاختلافات في الرأي داخل الكتل السياسية في ما بينها تعيين ثلاثة وزراء. وفي أعقاب مزيد من المفاوضات، استكملت هذه العملية في ٨ حزيران/يونيه بالتصديق على تعيين وزراء الدفاع والداخلية والأمن القومي.

ومن خلال هذه العملية، أظهر الزعماء السياسيون العراقيون أن باستطاعتهم الارتفاع إلى مستوى التحدي في إجراء الحوار وتقديم التنازلات بهدف تشكيل حكومة شاملة وديمقراطية، بالرغم من الظروف العامة الصعبة. وهذا كله أكثر من رائع بالنظر إلى التدهور الخطير في الوضع الأمني في أعقاب تفجيرات سامراء التي وقعت في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

ومن دواعي القلق بشكل خاص زيادة نسبة الخسائر في الأرواح بين المدنيين نتيجة انعدام الأمن، وارتفاع مستويات العنف، وانهيار القانون والنظام. ويبدو أن أعمال العنف بين الطوائف والأنشطة الإجرامية قد زادت من تفاقم أعمال العنف التي يقوم بها المتمردون بوصفها تهديدا للأمن والاستقرار الوطنيين. ومن بين المناطق الأكثر تضررا محافظات بغداد، ونينوى، وصلاح الدين، والأنبار، ومؤخرا ديالي والبصرة. ففي البصرة، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ لمدة شهر كامل في ٣١ أيار/مايو وعززت من حضورها الأمني. كما شهدت محافظة التأميم – وبصورة خاصة مدينة كركوك – عددا متزايدا من أعمال العنف.

وفي حين لا يتوفر لدى الأمم المتحدة معلومات محددة عن عدد وتوزيع ضحايا العنف ومرتكبيه، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق خلُصت في آخر تقرير نصف شهري لها عن حقوق الإنسان إلى أنه ''يُبلغ كل أسبوع عن قتل أو جرح مئات من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، بوصفهم ضحايا مستهدفين أو غير مقصودين للهجمات العنيفة''.

ويشدد تقرير الأمين العام على أن شهر آذار/مارس ٢٠٠٦ كان أسوأ رابع شهر من حيث عدد الوفيات منذ أيار/مايو ٢٠٠٣، وذلك بمقتل ضعف عدد العراقيين الذين قتلوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ففي بغداد، أكد مؤخرا المعهد القانوني – الطبي أنه قد تم استلام ما يزيد على ٦ ٠٠٠ جثة في أول خمسة أشهر من عام ٢٠٠٦ وحدها. وهذه بالفعل أرقام مروّعة. ويبدو أن الاغتيالات الموجهة، بما في ذلك الهجمات ضد الشخصيات السياسية البارزة وأقاربهم وأعمال التخويف والتهديد والخطف، تهدف مباشرة إلى إثارة الصراع الطائفي، والخروج على القانون والعجز عن الحكم، بالإضافة إلى إيجاد مناخ عام من الخوف وفقدان الجمهور لثقته بالسلطات. وقد أدى هذا العنف إلى زيادة التشريد الداخلي. فمنذ أواخر شباط/فبراير تم تشريد ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص، مما رفع عدد المشردين داخليا إلى ١,٣ مليون شخص على نطاق البلد.

ومن المشجّع أن رئيس الوزراء، المالكي، قد أعرب بمجرد توليه الحكم عن التزامه بتحسين الوضع الأمني وتعزيز المصالحة الوطنية بوصفهما من أولوياته الرئيسية. ويجب أن يتم الآن تمكين حكومته لكي تستطيع أن تداوي جراح الانقسامات السياسية والاجتماعية عن طريق الحوار وبناء الثقة، وأن تعزز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، وأن تحسن الظروف المعيشية لجميع العراقيين. ويوفر هذا النهج أفضل الاحتمالات لضمان أن تؤثر العملية السياسية بشكل إيجابي على الوضع الأمني. إن الاستعراض الموعود للتشريع الخاص بمكافحة الإرهاب واجتثاث حزب البعث سيساعد على تهيئة بيئة أكثر مؤاتاة لتحقيق المصالحة الوطنية.

ومع ذلك، فإن تحقيق نتائج إيجابية في جميع هذه المجالات سيتطلب وقتا. وفي البداية، ستتحدد فعالية الحكومة الجديدة بشكل كبير من خلال قدرتها على أن تكون مصدر إلهام لكسب ثقة الشعب العراقي عن طريق اتخاذ تدابير فورية لتحسين الأمن.

أولا وقبل كل شيء، سيتطلب هذا من الحكومة الجديدة أن تملك تدريجيا زمام الأمور بالنسبة لشؤونها الوطنية، بما في ذلك المجال الحيوي للأمن، يساعدها في ذلك المجتمع الدولي، عند الضرورة. وتظل الجهود التي تبذلها القوة المتعددة الجنسيات للإسراع بالتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية أمرا لا غنى عنه في هذا الصدد. ومن الضروري أيضا بذل الجهود الحاسمة لمراقبة المليشيات وغيرها من القوات المسلحة غير المأذون بها، بهدف إعادة احتكار الدولة للأسلحة. وترحب الأمم المتحدة بالالتزام الذي أعرب عنه رئيس الوزراء، المالكي بشأن هذه المسألة.

وبالإضافة إلى ذلك، تقع على عاتق قوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات، عند تصديها للعنف، مسؤولية خاصة عن العمل على نحو يتفق تماما مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتصدي لتحديات الأمن في العراق، فإنها تشعر ببالغ القلق بسبب ما أبلغ عنه من انتهاكات لتلك المعايير، وتحث قوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات على كفالة إجراء تحقيقات كاملة وشفافة وفعالة في كل تلك الحوادث وذلك لمنع تكرارها في المستقبل.

وعلاوة على ذلك، تأمل الأمم المتحدة أن تعطي الحكومة الجديدة أولوية لوضع جدول أعمال قوي متعلق بحقوق الإنسان، يعالج انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي والتي تقع حاليا ويشمل إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان ومركزا للأشخاص المفقودين والمختفين. ويجب على آلية قوية لحماية حقوق الإنسان أن تتضمن إجراء تحقيقات بشأن جميع ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، من أجل منع تنمية ثقافة الإفلات من العقاب.

وفي هذا السياق، تشعر الأمم المتحدة بالقلق إزاء العدد الكبير من المحتجزين في مراكز الاحتجاز على نطاق البلد بدون إجراء تحقيق أو توجيه اتهامات جنائية. وفي حين أننا نرحب بما أعلنته الحكومة الجديدة بإطلاق سراح ٢ ٥٠٠ من المحتجزين – في ٧ حزيران/يونيه أطلق سراح مجموعة تشتمل على حوالي ٦٠٠ من المحتجزين – إلا أنه يلزم اتخاذ المزيد من هذه الإجراءات من أجل التوصل إلى حلول بناءة لهذه المسألة، بما في ذلك نتائج التحقيقات التي تجرى في مركز الاحتجاز غير الشرعي في الجادرية، وغير ذلك من التحقيقات التي تجريها الحكومة بشأن هذه المسألة.

وبالإضافة إلى التدابير الأمنية، فإن على الحكومة الجديدة أن تتخذ تدابير أوسع نطاقا لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعزيز المصالحة الوطنية. وبالرغم من أن الحكومة الجديدة تتحمل المسؤولية الأساسية في هذا الصدد، فإنه يمكن لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع أن يضطلعا بدور هام في دعم الجهود التي تبذلها. ويمكن النظر في اتخاذ الخطوات التالية على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

على المستوى الوطني، إنها ليست مجرد مسؤولية الحكومة، ولكنها مسؤولية جميع الزعماء السياسيين والاجتماعيين والدينيين العراقيين لتجنب سياسة الطائفية والكراهية والعنف، التي يخسر فيها الجميع في نهاية المطاف، والقيام، بدلا من ذلك، بتبني الحوار والحلول الوسط

والوفاق الطائفي للصالح الوطني الأوسع، الذي يستفيد فيه الجميع. وقد أظهر أغلبية العراقيين، عن طريق مشاركتهم النشطة المتزايدة في العملية الديمقراطية العراقية، المرة تلو الأخرى، أنه بالرغم من الاستفزازات الشديدة التي يتعرضون لها، فإنهم يرفضون سياسة التطرف التي تتبعها قلة من الشعب، وهم مصممون على حل خلافاتهم بالوسائل السلمية.

ويوضح هذا أن لدى العراق أساسا متينا للمصالحة الوطنية. ومن الضروري نجاح ثلاثة عناصر رئيسية. العنصر الأول هو عملية سياسية شاملة تستجيب لكل احتياجات الأطراف العراقية. والثاني هو توفر الإرادة السياسية من جانب جميع الزعماء العراقيين للعمل على تحقيق هذه الغاية، والعنصر الثالث يتمثل في وجود آليات فعالة لتعزيز الحوار وبناء توافق الآراء. ويمكن لاستعراض الدستور الذي وافق عليه في العام الماضي الزعماء السياسيون العراقيون أن يكون وسيلة فعالة للمضي قدما بعملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك التوصل إلى توافق وطني في الآراء حول وضع إطار قوي للدولة العراقية. ويوفر الدستور الإنشاء المبكر للجنة استعراض الدستور التابعة للبرلمان الجديد. وتأمل الأمم المتحدة أن يعالج البرلمان الجديد هذه المسألة على سبيل الأولوية وأن يظل ملتزما بمواصلة توفير المساعدة عن طريق مكتب الدعم الدستوري في بغداد التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وسيتعين أيضا على البرلمان الجديد أن يشكّل لجانا متخصصة بشأن بعض المسائل الهامة من قبيل اعتماد قانون انتخابي وإنشاء لجنة انتخابية عليا مستقلة جديدة. وستكون هذه خطوات أساسية لضمان التحضير الفعال للأحداث الانتخابية المستقبلية، من قبيل انتخابات مجالس المحافظات والمجالس البلدية المزمع إجراؤها. وتقف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أيضا على أهبة الاستعداد لمواصلة الاضطلاع بدورها الداعم في هذا المجال الهام.

وعلى المستوى الإقليمي، تخطط جامعة الدول العربية لعقد مؤتمر بشأن الوفاق الوطني العراقي. مثل ذلك المنتدى قد يساعد على تشجيع الحوار والتوافق بين مختلف الجماعات العراقية السياسية وبذا يساهم في المصالحة القومية. ويعمل الممثل الخاص، قاض، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تعاون وثيق مع جامعة الدول العربية بصدد الاستعدادات لذلك المؤتمر، المقرر الآن عقده في آب/أغسطس، كمتابعة لمؤتمر القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وستكون الاستعدادات الوافية التي تضمن مشاركة عراقية شاملة وحقيقية التمثيل ومتابعة فعالة عنصرا هاما في نجاح المؤتمر.

وعلى المستوى الدولي، توجد الآن فرصة لبناء توافق في الرأي أعمق يعزز المرحلة الانتقالية في العراق، بما في ذلك مجلس الأمن. وبالإضافة إلى الوفاء بالتعهدات الحاضرة وزيادة مستويات إلغاء الديون يجب اعتبار دعم إعادة التعمير والاستثمار الأجنبي ووجود إطار ذي قيادة عراقية لتعبئة عون دولي جديد وإضافي للعراق يتمتع بأوسع قدر ممكن من تأييد المجتمع الدولي، أمرا أولويا. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من جانبها والفريق المعني بالعراق يساعدان الحكومة الجديدة في إنشاء مؤسسات عامة فعالة وذات شفافية وخاضعة للمساءلة، وفي توفير الوصول إلى الخدمات الأساسية وإعادة بناء البنية التحتية العامة. وكذلك زاولت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق دورها القيادي في تنسيق أنشطة المانحين. ونتطلع إلى مناقشة دورنا في الدعم مستقبلا في هذا المجال في إطار أولويات استراتيجية التنمية الوطنية الجديدة.

وكما أشار إليه تقرير الأمين العام، لا يزال وجود المنظمة وقدرتها على العمل بفعالية في العراق تعوقهما البيئة الأمنية إلى درجة كبيرة. وبغية إتاحة أفضل درجة ممكنة من الأمن لموظفي الأمم المتحدة، لكي يستمروا في المحافظة على

وجـود الأمـم المتحـدة في العـراق، وضـع عـدد مـن التـدابير المخففـة والوقائيـة في موضـع التنفيـذ. ولا يـزال إنـشاء مجمـع للأمم المتحدة متكامل وطويل الأجل في بغداد مستمرا، كما استكمل الآن الموقعـان الجديـدان في أربيـل والبـصرة، وسـتظل الأمم المتحدة مستقبلا معتمدة على القـوة المتعـددة الجنـسيات في الحماية الثابتة والمتحركة.

وفي ما يتعلق بأصـول جويـة مخصصة للأمـم المتحـدة، فإننـا نرحـب كـثيرا بقـرار الـدانمرك تـوفير طـائرة خاصـة لبعثـة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ونتطلـع إلى مناقـشة ترتيبات وضع ذاك العرض موضع التنفيذ.

وبالإضافة إلى هذا، نحن ممتنون لكـل الـدول الأعـضاء الأخرى التي تعـزز عمـل الأمـم المتحـدة، بمختلـف الأدوار، في العراق من قواعدها داخل البلد، وكـذلك مـن تلـك الكائنـة في الأردن والكويت.

ولا تـزال الأمـم المتحـدة ملتزمـة التزامـا كـاملا بتنفيـذ ولايتــها بموجــب القــرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) كلمــا سمحــت الظـروف بـذلك. ويقـف الممثـل الخـاص، قـاض، وفريقـه علـى أهبـة الاسـتعداد لتقـديم مـساعيهم الحميـدة وتـوفير التـسهيل السياسي للحكومة الجديدة، من أجل تعزيز الحـوار والمـصالحة الوطنيـة. أضـف إلى ذلـك، نعتـزم تقويـة أنـشطتنا في ميـادين هامة من ولايتنـا، وخاصـة مـا يتعلـق بإعـادة التعمـير والتنميـة. ونتطلــع إلى حــوار شــامل ومــستدام مــع الحكومــة الجديــدة لتقـصي خـير وسـيلة للاضـطلاع بولايتنـا في ظـل الظـروف السائدة.

وفي الختــام تعتــبر المرحلــة الــسياسية الانتقاليــة في العراق، التي نص عليهـا القـانون الإداري الانتقـالي الـذي أيـده القـرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) قـد اسـتكملت بإنـشاء أول حكومـة دستورية منتخبة.

وخـلال الـسنوات الـثلاث الماضـية، تحركـت المرحلـة الانتقاليـة في العـراق بنجـاح مـن مجلـس الحكـم إلى الحكومـة المؤقتــة إلى الحكومــة الانتقاليــة. وانتــهى هــذا في كــانون الأول/ديـسمبر ٢٠٠٥ بـأول انتخابـات أجريـت في العـراق لاختيار حكومة منتخبة دستوريا. وخلال تلك العملية، أظهـر الـشعب العراقـي شـجاعة عظيمـة بالمـشاركة في انتخـابين واستفتاء دستوري، في ظـل ظـروف صـعبة للغايـة. هـذه هـي إنجـازات مهمـة أرسـت أسـس مـستقبل العـراق الدسـتوري، الذي يحتاج إلى الدعم بالتأييد الكامل من المجتمع الدولي.

ورغمــا عــن ذلــك، فــإن تلــك المرحلــة الانتقاليــة الـسياسية الناجحـة قـد صـاحبها باسـتمرار عـدم الاسـتقرار والعنف والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الأساسية مـن كـل الجوانـب. وبينمـا نـتفهم أن الحكومـات الـسابقة، نظـرا لطبيعتها الانتقالية، لم تكـن قـادرة علـى اتخـاذ بعـض القـرارات الصعبة لمواجهة الحاجات الماسـة للـشعب العراقـي، فـإن إنـشاء حكومة منتخبة دستوريا لفترة أربع سنوات كاملة يبعث أمـلا جديدا.

وخلال تاريخ الشعب العراقي الطويل، أظهر أن لديه بـصورة كاملـة رأس المـال البـشري والمـالي والطبيعـي الـلازم للنجـاح. ولا يـزال مفتـاح النجـاح متمـثلا في العثـور علـى حلـول دائمـة سياسـية شموليـة لأشـد التحـديات إلحاحـا في العراق داخل إطار كامل من المصالحة الوطنية. وستظل الأمـم المتحدة ملتزمة بتأدية دورها في هذا المجال.

الرئيسة (تكلمـت بالانكليزيـة): أشـكر الأمـين العـام المساعد، كاين، على إحاطته الإعلامية.

السيد بولتون (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة) (تكلـم بالانكليزيـة): بموجـب قـرار مجلـس الأمـن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، يسعدني أن أقدم هـذا التقريـر إلى مجلـس

الأمن، بالنيابة عن ٢٩ بلدا تؤلف القوة المتعددة الجنسيات، بشأن تقدم القوة نحو القيام بولايتها.

إن فترة هذا التقرير قد شهدت حدثا خطيرا. ففي ٧ حزيران/يونيه، قتلت القوة المتعددة الجنسيات والقوات العراقية قائد القاعدة في العراق الإرهابي أبو مصعب الزرقاوي وأحد كبار أتباعه، الشيخ عبد الرحمن، في غارة جوية على مترل سري منعزل تم التعرف عليه. وقادت المعلومات الاستخبارية التي جاءت من شبكة الزرقاوي نفسه القوات إلى الزرقاوي وعدد من أتباعه الذين كانوا يعقدون اجتماعا. وعلى الرغم من أن القائد الأصلي للقاعدة في العراق قد مات، إلا أن مكانه قد شُغل ولا تزال المنظمة الإرهابية تشكل خطرا إذ أن أعضاءها سيستمرون في محاولة ترهيب الشعب العراقي وتهديد الحكومة العراقية التي تمضي قدما نحو المزيد من الاستقرار والرخاء.

إن الغالبية العظمى للشعب العراقي ترفض العنف كوسيلة لإحداث التغيير السياسي. ولا يزال المجتمع الدولي يقف إلى جوار شعب العراق في تحركه الحاسم نحو بلد آمن مستقر وديمقراطي. ونحن نكرم ذكرى وتضحيات كل من فقد حياته في الكفاح من أجل عراق فيدرالي ديمقراطي تعددي وموحد.

ومنذ تقريرنا الأخير، استجدت تطورات تاريخية لا يزال بعضها يحدث الآن حتى في وقف اجتماعنا اليوم. لقد بلغ قادة العراق وشعبه نقطة هامة في التطور السياسي في العراق بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل حينما أعلن قادة العراق السياسيون اختيار الأعضاء الهامين لحكومة جديدة، بمن فيهم رئيس الوزراء المكلف، ورئيس الجمهورية، ونائبا الرئيس ورئيس مجلس النواب. وأعقب هذا الحدث الهام في ٢٠ أيار/مايو موافقة مجلس النواب على كل أعضاء وزارة رئيس الوزراء المالكي تقريبا. وفي ٨ حزيران/يونيه، تمت الموافقة على آخر ثلاثة وزراء. لقد جاء رئيس الوزراء المالكي ومجلس وزرائه إلى الحكم مصحوبين بآمال كل العراقيين، وكذلك بأطيب تمنيات المجتمع الدولي. وبلغ تلاقي تشكيل حكومة ديمقراطية كاملة ونهاية الزرقاوي التي يستحقها من الدلالة أن الرئيس بوش قام هذا الأسبوع بزيارة بغداد للتدليل على التزامنا بأولئك الذين يؤيدون السلام والديمقراطية ويعارضون الإرهاب.

ولا يزال المتطرفون والإرهابيون قادرين ومصممين على القيام بهجمات ضد المدنيين والرسميين العراقيين وقوات الأمن، بغية زعزعة مشروعية حكومة العراق المنتخبة وحرمان الشعب العراقي من الديمقراطية التي اختاروها عبر انتخابات حرة ونزيهة.

وخلال هذه الفترة، تركز أكثر من ٨١ في المائة من الهجمات على أربع محافظات من مجموع ١٨ محافظة، وهي بغداد والأنبار وصلاح الدين ونينوى. ومنذ آخر تقرير لنا، كانت محافظتا ديالا ونينوى بين أكثر أربع محافظات تعرضت للهجمات. وشهدت اثنتا عشرة محافظة تحتوي على أكثر من ٥٠ في المائة من السكان ٦ في المائة من كل الهجمات. وفي تسع محافظات كان معدل الهجمات واحدا في اليوم أو لا هجمات منذ شباط/فبراير.

وبالإضافة إلى الخطر الماثل في الجماعات الإرهابية مثل القاعدة في العراق، لا تزال الميليشيات وغيرها من الجماعات تهدد حكم القانون على المستويين المحلي والإقليمي. ولا تزال الهجمات على بنية العراق التحتية تؤثر سلبا على الدخل من النفط وعلى تواجد الكهرباء. ورغما عن ذلك، انخفض عدد الهجمات على البنية التحتية منذ آب/أغسطس ٢٠٠٥، مما يوحي بأن جهود القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية لتأمين بنية العراق التحتية يحالفها بعض النجاح. وستظل القوة المتعددة الجنسيات تعمل

مع الحكومة العراقية والشركاء الدوليين الآخرين لتقوية أمن البنية التحتية أكثر من ذلك.

ولا تزال قوات الأمن العراقية في تزايد وتحسين قيامها بالمزيد من العمليات المستقلة كل يوم والاضطلاع بها. والقوة المتعددة الجنسيات ماضية في تدريب وتوجيه وتسليح قوات الأمن العراقية وتسليم مسؤوليات القتال إلى القوات العراقية بالدرجة التي تسمح بها الكفاءة القتالية والظروف المتاحة. ويتم نقل السيطرة الأمنية في كل منطقة وإقليم على حدة، ناحية إلى ناحية، وينفذ تدريجيا لضمان أن يكون تسليم المسؤوليات الأمنية فعالا وناجحا.

ومنذ ٢٩ أيار/مايو تقوم ١١١ من كتائب الجيش العراقي الخاصة بالبنية التحتية والعمليات الخاصة بعمليات ضد المتمردين. وتعمل إحدى وسبعون كتيبة في المقدمة بدعم من القوة المتعددة الجنسيات، بينما يعمل العديد منها مستقلا. وكل كتائب الشرطة العراقية الوطنية الـ ٢٨ تعمل الآن، واثنتان منها في المقدمة بدعم من القوة المتعددة الجنسيات. وازدادت قوات الأمن العراقية التي تقوم بتأمين وضبط مناطقها الخاصة المسؤولة عنها إلى فرقتين و ١٦ لواء و ٦٣ كتيبة. وتشمل هذه المناطق أكثر من ٣٠ ٠٠٠ ميل مربع من العراق. وفي نهاية الصيف، ستكون ٧٥ في المائة من الألوية والكتائب في طليعة العمليات ضد المتمردين بدعم من القوة المتعددة الجنسيات.

ولا يزال وجود قوات الأمن العراقية في بغداد قويا. ويزيد عدد القوات العراقية على ٢٦٥ ٠٠٠ تابعين لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية ومدربين ومسلحين للعمليات ضد المتمردين. وهذا الرقم يشمل ١١٧ ٠٠٠ من قوات وزارة الدفاع، وما يزيد على ١٠٣ ٠٠٠ من الشرطة وفوق ٤٥ ٠٠٠ من قوات أخرى لوزارة الداخلية.

وتشمل الأمثلة الأخيرة على تزايد قدرة قوات وزارة الدفاع العراقية، وقوات وزارة الداخلية على توفير الأمن للشعب العراقي ما يلي: في آخر آذار/مارس، تخرج ١٩٦ من ضباط الشرطة العراقية ويسمون بأبناء الأنبار بنجاح من أكاديمية الشرطة ببغداد. وحين عودتهم إلى الرمادي، حيث يحمون أهالي محافظتهم، استقبلتهم بحماس قوات عراقية والقوة المتعددة الجنسيات. وأعلن أحد هؤلاء الخريجين: ”نحن مستقبل العراق وهذا يعني كل واحد وكل فرد منا“. ثم أضاف: ”إننا سنحدث فارقا بالنسبة لأبنائنا وبناتنا“.

وفي نيسان/أبريل، بدأ اللواء الأول، الفرقة الرابعة من فرق الجيش العراقي المرحلة الأولى من تسلم المسؤولية عن الأمن في محافظة صلاح الدين. وجرى الاحتفال بذلك الحدث في مناسبة حضرها مسؤولون من القوة المتعددة الجنسيات ومن العراقيين. وتولي اللواء الأول تدريجيا دورا متناميا في أمن المحافظة وذلك بتولى المسؤولية عن الأمن في المناطق السكنية بما في ذلك سامراء وتكريت.

وفي نيسان/أبريل، قام جنود من السرية الرابعة، الكتيبة الثانية، اللواء الرابع التابع للفرقة الثامنة للجيش العراقي بعملية ”ضربة الكوبرا“ مع عناصر من القوة المتعددة الجنسيات. وكانت ”ضربة الكوبرا“ عملية لتحديد موقع من اشتبه فيه كقائد وممول لخلية إرهابية تنشط في المنطقة. ووضعت القيادة العراقية خطة المناورات للعملية. وكانت عناصر من القوة المتعددة الجنسيات تقوم بدور استشاري.

وفي أيار/مايو، تقلدت الكتيبة الثالثة، من الفرقة الثالثة للجيش العراقي، الصدارة في عمليات أمنية في سنجار وحولها في غربي محافظة نينوي، وبذلك قدمت مثلا آخر على التزايد المستمر لدور الجيش العراقي في توفير الأمن لشعب العراق.

وفي أيـار/مـايو، تخـرج الفـصل الأول المكـون مـن ٢٠ جنـدي عراقـي مـن البرنـامج الأساسـي للجـيش العراقـي، وحصلوا على شـهادات عـاملين طبـيين عـراقيين، وسـيعملون مع الجيش العراقي في غربي محافظة الأنبار. والهدف هو تخـريج ١٥٠ من العاملين الطبيين العراقيين في آخر العام للخدمـة في الجـيش، في شـراكة مـع القـوة المتعـددة الجنـسيات في أرجاء المحافظة.

إن إسـهامات الأمـم المتحـدة أساسـية. ونحـن نحـث الأمم المتحدة على الاستمرار في الاضطلاع بولايتـها بموجـب قـرار مجلـس الأمـن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ومـا زال هنـاك الكـثير من المهام. نتطلع إلى زيـادة وجـود بعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المساعدة إلى العراق في البلد، وخاصة في البصرة وإربيل.

ولا تزال القوة المتعددة الجنسيات، وخاصـة الوحـدات الموفدة من جورجيا ورومانيا وكوريا الجنوبية توفر الأمن للأمم المتحـدة في بغـداد والبـصرة وإربيـل، على التـوالي. وتـوفر هـذه القـوات مواقـع أمنيـة ثابتـة، وتقـوم بالاسـتطلاع، والـدوريات الأمنية ومرافقة القوافل، وتوفر نقاطا للتفتيش، وكـذلك حينمـا تـدعو الـضرورة، الإجـلاء الطـبي والإجـلاء في حالـة الطـوارئ. كما توفر القوات الفيجية الحماية الثابتة والقريبـة جـدا لموظفي ومرافق الأمم المتحدة في بغداد.

ومقياس النجاح سيكون فجر اليوم الذي يـتمكن فيـه الشعب العراقي من تأمين سلامته وحريتـه ورخائـه. وتـدريب القوات الأمنية العراقية على تقلد المسؤولية الأوليـة للأمـن أمـر ضـروري. وتبـشر عمليـة تـشكيل الحكومـة بموجـب الدسـتور الذي صودق عليه شعبيا ببداية فترة جديدة في تاريخ العـراق. وتواجه حكومة رئيس الوزراء المالكي تحديات عظيمة. ونحـن نأمـل أن يعمـل علـى دعـم الحـوار الـوطني وشمـول الجميـع وكذلك في السعي الدؤوب إلى تنفيذ التحسينات المطلوبـة في الأمن والاستقرار ونوعية الحياة للشعب العراقي.

وعلى المجتمع الدولي وجيران العراق وخاصـة سـورية وإيران، أن يبذلوا المزيد من الجهود لمنع الأجانـب مـن دخـول العراق. وعلاوة على ذلـك، علـيهم أن يعملـوا أكثـر مـن ذي قبـل علـى الاسـتجابة لنـداء مجلـس الأمـن الـصادر في القـرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) لوقــف العــون المــادي والمــالي للأفــراد والجماعات التي تناوئ الحكومة الشرعية العراقية. وفـوق هـذا كلـه، نـدعو المجتمـع الـدولي إلى دعـم حكومـة العـراق ذات السيادة وإلى مضاعفة جهوده للمساعدة.

وفي الختــام، مــا زالــت عمليــات القــوة المتعــددة الجنسيات والعمليات المشتركة بين القوة المتعددة الجنسيات وقـوات الأمـن العراقيـة تـوفر الأمـن الـلازم لحكومـة العـراق الدستورية الجديدة المنتخبة ديمقراطيا. ويسرنا أن نحيط علمـا برسـالة وزيـر الخارجيـة زيبـاري المؤرخـة ٩ حزيـران/يونيـه (S/2006/377، المرفق)، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، والـتي تعـرب عـن تأييـد الحكومـة العراقيـة لاسـتمرار دور القـوة المتعـددة الجنـسيات في تـوفير الأمـن والاسـتقرار في العـراق. ومــا برحــت القــوة المتعــددة الجنــسيات ملتزمــة بالوفــاء بمسؤولياتها وتحقيق النجاح في نهاية المطاف.

الرئيسة (تكلمـت بالانكليزيـة): أشـكر الـسيد بـولتن على إحاطته الإعلامية.

أعطـي الكلمـة لمعـالي الـسيد هوشـيار زيبـاري، وزيـر خارجية العراق.

السيد زيباري (العـراق) (تكلـم بالانكليزيـة): أشـكر أعـضاء مجلـس الأمـن علـى إعطـائي شـرف الـتكلم في مجلـس الأمـن. ووفقـا لقـرار مجلـس الأمـن ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، وبنـاء على طلب العراق الـوارد في رسـالة موجهـة إلى مجلـس الأمـن مؤرخـة ٢٧ تـشرين الأول/أكتـوبر ٢٠٠٥، (S/2005/687)، قد حان الآن موعد استعراض ولاية القـوة المتعـددة الجنـسيات في العراق.

على امتداد الأشهر الإثني عشر الماضية، وعلى الرغم من التحديات الضخمة، أحرز شعب العراق تقدما تاريخيا نحو الديمقراطية التعددية في إطار الحكم الاتحادي والوحدة. وصاغت الجمعية الوطنية الانتقالية دستورا دائما جديدا تم التصديق عليه بنجاح، عن طريق استفتاء أجري في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي كانون الأول/ديسمبر، صوت ما يزيد على ٧٠ في المائة من الناخبين المؤهلين لصالح أول حكومة دستورية للعراق في الانتخاب الثالث المتفق عليه دوليا في عام ٢٠٠٥. ويرجع الفضل في هذه الممارسة الملهمة لحقوقنا الديمقراطية إلى تصميم وشجاعة شعب العراق فيما يتعلق بتأمين مستقبله ومستقبل بلده.

وتولت حكومة الوحدة الوطنية الدائمة الأولى الآن السلطة لفترة مدتها أربع سنوات، وفقا للدستور، وهي مسؤولة أمام ٢٧٥ رجلا وامرأة في مجلس النواب المنتخب بحرية. وتدل هذه المنجزات على التزامنا في إتمام التزامنا في الوقت المحدد بالالتزامات التي تنص عليها العملية التاريخية التي أذن بها القانون الإداري الانتقالي للعراق وأيدها القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

إلا أننا مع إحرازنا لهذا التقدم السياسي، ما برحت تواجهنا حالة أمنية صعبة ومدمرة. وما زلنا نكافح ضد حركة التمرد، والجريمة، وحوادث العنف الطائفي، والإرهابيين الأجانب الذين يحاولون إضرام نار الحرب الأهلية والحيلولة دون تعزيز مكاسبنا الديمقراطية. وما برح التعاون المستمر بين القوات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات ضروريا لأمننا وحاسم الأهمية لبلوغ الهدف المتمثل في الاكتفاء الذاتي في الدفاع عن بلدنا وتوطيد دعائم السلام.

وبالإشارة إلى رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٩ حزيران/يونيه (S/2006/377، المرفق)، تطلب حكومة العراق استمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات في بلدنا وترحب بذلك. ونشكر تلك القوات وبلدان التحالف على إسهامها البالغ الأهمية والتزامها تجاه شعب العراق.

وبتشكيل حكومة جديدة لفترة كاملة، والقضاء مؤخرا على أبشع إرهابي وهو أبو مصعب الزرقاوي المسؤول عن تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد في آب/أغسطس ٢٠٠٣، نشعر بوجود زخم كبير فيما بين أفراد الشعب العراقي وفرصة حقيقية لتحويل مسار حالتنا إلى الاتجاه السليم.

ولكننا نظل واقعيين. فنحن لا نقلل من شأن التحدي الذي تمثله السيطرة المحكمة على التمرد وتوحيد البلد خلف الحكومة الجديدة. ويتضمن جدول أعمالنا الأمن، كأولوية مباشرة وكشرط أساسي للتقدم في طريق المصالحة الوطنية، والأداء الحكومي والتنمية الاقتصادية. وبالتعاون مع القوة المتعددة الجنسيات، وبعثات التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وقوة الحماية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فإننا نبني القدرات، ونوفر التدريب والمعدات للقوات العراقية. ولدينا هدف نهائي مشترك مع حلفائنا، وهو أن تصل قواتنا إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في أسرع وقت ممكن لكي تتمكن القوات المتعددة الجنسيات من العودة إلى أوطانها مع امتناننا العميق.

إن تجنيد المتطوعين يشمل كل قطاعات المجتمع العراقي تحت راية الهوية الوطنية العراقية. والحكومة العراقية، بوصفها الإدارة الشرعية الوحيدة للقوات المسلحة، ستنفذ سياستها بشأن تسريح أعضاء الميليشيات وإدماجهم في المجتمع.

وتتولى قواتنا تدريجيا المسؤولية في مناطق واسعة من البلد وتقود عمليات هجومية مستقلة بنجاح ملحوظ. ومع استمرار العملية الجارية في نقل المسؤولية عن الأمن من

القوات المتعددة الجنسيات إلى القوات العراقية، ستمتد سيطرتنا إلى المزيد من المحافظات. وكان القضاء على الزرقاوي ضربة قوية لشبكة الإرهاب التابعة للقاعدة ونصرا للقوة المتعددة الجنسيات ولقوات وشعب العراق، ولعملياتنا في جمع المعلومات الاستخبارية التي تشكل سلاحا أساسيا في مكافحة شبكات الإرهاب والتمرد. وبينما أتحدث إليكم اليوم، فإن عملية أمنية كبيرة مشتركة يجري تنفيذها في بغداد على أيدي القوات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات لتأمين القلب السياسي والاقتصادي للعراق. وسيتم نقل هذه الخطة الأمنية إلى باقي أجزاء البلد.

وتدرك حكومة بلدي بأن العمليات الأمنية يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع سلسلة من المبادرات للدفع قدما بالتوافق الوطني، والتسامح، والعدالة واحترام حقوق الإنسان. وقد قامت حكومتنا، في بادرة حسن نية من خلال العفو، بإطلاق سراح المئات من المحتجزين والسجناء. ونحن ماضون في الحوار السياسي لتوسيع نطاق العملية السياسية. وعلى الرغم من الترهيب الذي تعرضوا له، فقد انضم زعماء السنة إلى طاولة المفاوضات. وبينما قاطعوا الانتخابات في العام الماضي، فهم اليوم جزء أساسي من حكومة الوحدة الوطنية ويحتلون مواقع رفيعة في الحكومة.

وقد توصل العراق وجامعة الدول العربية مؤخرا إلى اتفاق مشترك بشأن عقد مؤتمر للمصالحة في بغداد في بداية شهر آب/أغسطس. وستكون هناك فرصة للمشاركة تحت هذه المظلة أمام جميع هؤلاء الذين يؤمنون بالعملية السياسية ومستعدون للتخلي عن الإرهاب والعنف كوسيلة لتحقيق غاياتهم، بمشاركة البلدان العربية الأخرى وعدد من البلدان الصديقة والأمم المتحدة.

وخلافا للصور التي تنقلها وسائط الإعلام وبالرغم من التكتيكات الإرهابية، فإن الحرب الأهلية لا تدور رحاها في العراق. ومع ذلك، هناك تزايد لحوادث العنف الطائفي. ولكن العراقيين لديهم تاريخ طويل من التعايش السلمي. وقد رفضنا رفضا قاطعا كل محاولات إذكاء نار الفتنة الطائفية من خلال ممارسة لافتة للوحدة وضبط النفس، والتصويت لحكومة وحدة وطنية سيادية. وتمثل تلك الحكومة بشكل واسع مجتمع العراق المتعدد الأعراق والأديان والانتماءات السياسية، وتحكم بموافقته الحرة. وهي تستمد شرعيتها وسلطتها من الدستور الذي كان بدوره خلاصة عملية شاملة من المشاورات وحلول الوسط.

إن التحدي السياسي المقبل هو استعراض الدستور في إطار الآلية المتفق بشأنها والمنصوص عليها في ميثاقه. وتحديد التعديلات الضرورية والتوفيق بين المصالح المتنافسة سيشكلان تعزيزا إضافيا للتوافق الوطني.

ولتوطيد الاستقرار السياسي، فإنه لا بد لنا، كذلك، من التعجيل في وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعادة البناء. وتعمل حكومة بلدي بشكل حثيث من أجل استعادة ثقة الشعب من خلال جعل توفير الخدمات الأساسية على رأس الأولويات، وتعزيز لجنة النزاهة العامة، والقضاء على الفساد ورفع مستوى المساءلة. كما أننا نقوم بتنفيذ إصلاحات وزارية واسعة النطاق، وبناء القدرات، وتحديث المؤسسات ضمن الإطار الأساسي للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي الوقت ذاته، نخطط للتعجيل في وتيرة إعادة البناء، وإرساء قواعد الاقتصاد المستدام الذي ينتج فرص العمل وينشط القطاع الخاص والاستفادة من ثروة العراق من الموارد الطبيعية. وفي حين أن التنمية قد تعرقلت خلال السنوات الثلاث الماضية، وكان السبب الرئيسي لذلك انعدام الأمن، بالإضافة إلى الإدارة الانتقالية، فإننا سنتمكن الآن من الاستفادة من استمرارية التخطيط على الأجل الطويل وفقا لاستراتيجية التنمية الوطنية للعراق. وبينما يقترب موعد استعراض ولاية صندوق التنمية للعراق

ومجلس الرصد الاستشاري الدولي، فإن حكومة العراق تقترح مواصلة الترتيبات الحالية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦٧٣ (٢٠٠٥). وتؤدي هاتان الهيئتان دورا أساسيا في تعزيز الشفافية في مجال إنفاق موارد العراق لمصلحة الشعب العراقي.

كما نلاحظ دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للعملية الدستورية، والمساعدة الإنسانية، والتنسيق بين المانحين والمساعدة الانتخابية. ونطلب إلى الأمم المتحدة أن تستمر في توفير خبراتها الفريدة في الانتخابات المقبلة على مستوى المحافظات في كل أنحاء العراق. ونشيد بعمل الممثل الخاص، السفير أشرف قاضي، ونرحب باقتراح بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة بشأن مبادرة السلام في بغداد للمساعدة في إزالة الخلافات بين الطوائف. كما نلاحظ شواغل الأمين العام المتعلقة بحقوق الإنسان في تقريره المقدم كل ثلاثة أشهر إلى مجلس الأمن. وإذا كان المنتهكون الأساسيون لحقوق الإنسان في العراق هم المتمردون، والإرهابيون والمجرمون، فإننا كحكومة نعترف بالتزامنا المستمر بدعم وحماية حقوق الإنسان المكرسة في دستورنا. وتلتزم حكومة العراق بالتصدي للانتهاكات بالعدالة وتكرر تأكيد التزامها بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان في العراق.

إننا لا زلنا نحتاج إلى الأمم المتحدة بكل طاقاتها في العراق. وندعو الدول الأعضاء إلى زيادة تقديم الأموال والدعم التشغيلي. وتتعهد حكومة بلدي بأن تقدم كل مساعدة ممكنة من أجل تعزيز بعثة الأمم المتحدة. وعندما يتحسن الوضع الأمني في العراق، فإننا سنطلب إلى الأمم المتحدة بأن تزيد عدد موظفيها وتعزز دورها في كل أنحاء البلد. وعلينا ألا نقلل من شأن الأثر الإيجابي لعراق يتمتع بالسيادة والوحدة والاستقرار في القلب الاستراتيجي والجغرافي والسياسي للشرق الأوسط. وقد برهنا على أن تقدمنا لا يتعارض مع مصالح جيراننا. وسنستمر في سعينا من أجل التعاون الإقليمي بشأن التبادل الاقتصادي، والحوار السياسي، وأمن الحدود بغية النهوض بالتعايش السلمي مع جيراننا. وفضلا عن ذلك، نتوقع من جيراننا أن يثبتوا دعمهم الحقيقي للحكومة الجديدة ونواياهم الحسنة من خلال منع السلاح، والعناصر الأجنبية والإرهابية من عبور الحدود إلى العراق لتقويض استقرار الحكومة الجديدة.

ونعتقد أن تشكيل مجموعة الاتصال الدولية بمشاركة جيران العراق، والأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، سيكون وسيلة عادلة ومفيدة لبناء الدعم الدولي للأمن الإقليمي ولتعزيز خطط إعادة البناء في البلد.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة أيضاً للإشارة إلى أن الوقت قد حان لكي يستعرض مجلس الأمن ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، بغية إنهاء تلك الولاية، لأن ظروف إنشائها لم تعد قائمة.

وحكومة العراق تشكر الأمم المتحدة على دعمها الواضح إذ نبدأ ولايتنا الحافلة بالتحديات. ونطلب من المجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة لتنشيط مساعدته ودعمه للعراق والوفاء بتعهدات المانحين التي اتخذت بالفعل في مدريد وعمان وطوكيو من أجل مساعدة حكومة بلدي في الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه شعبنا.

وهذه بداية فصل جديد في تحول العراق من الديكتاتورية إلى ديمقراطية اتحادية مزدهرة ومسالمة وذات سيادة، كما صوت على ذلك شعب العراق. وحكومة بلدي تقر بأن لدينا فرصة حاسمة من أجل قطع الجسور مع الماضي. فمستقبل البلد بين أيدينا، وسوف نمسك نحن بزمام المبادرة. لقد دفعنا الثمن غالياً – إلى جانب تضحيات أبناء وبنات حلفائنا – ولا نريد أن تذهب خسائرنا هباء. وكلما تلقينا الدعم الآن كان تحقيق النجاح في قضيتنا المشتركة أسرع.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى عقد جلسة سرية لمواصلة مناقشتنا لهذا البند.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.